جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

ماهية الجريمة المنظمة

د. محمد سليمان الوهيد

٢٠٠٣م

ماهية الجريمة المنظمة

د. محمد سليمان الوهيد

ماهية الجريمة المنظمة

أولاً : الجريمة في الدول العربية

تشكل الجريمة المنظمة نمطاً إجرامياً يتلاءم مع بناء المجتمعات الحديثة التي تسودها مستويات عالية من العقلانية في التفكير، إلى جانب امتلاك هذه المجتمعات لقدرات تكنولوجية عالية، إضافة إلى درجة من الضبط والسيطرة على المجتمع بواسطة أجهزة مركزية لها فعاليتها القوية، الأمر الذي يسر لها السيطرة الكاملة على نمط الجريمة التلقائية، نظراً لعدم امتلاك الأخيرة للقدرات والفعاليات التي تمتلكها أجهزة الضبط والسيطرة في المجتمع. وإذا كان المجتمع الحديث يمثل مراحل التطور المجتمعي، فإن ظهور الجريمة المنظمة يعد الصيغة الإجرامية التي تتلاءم مع هذا النمط المجتمعي المتطور. وهو الأمر الذي يجعلنا نوافق على التمييز بين ثلاثة أنماط من الجريمة، الجريمة الآنية (الصدفة) (جريمة الزمان والمكان الخطأ) (Wrong Time, Wrong Place) وهي الجريمة التي ترتبط عادة بالمجتمع التقليدي وبين الجريمة المحترفة (Professional Crime) والجريمة المنظمة (Organized Crime) التي ترتبط عادة بالمجتمع الحديث.

غير أنه قبل الشروع في تناول قضية الجريمة المنظمة، فإننا لا بد أن نوجه الانتباه إلى عدة حقائق أساسية، حيث تتمثل الحقيقة الأولى في أن هناك تناظراً بين النمط الإجرامي والنموذج المجتمعي، بمعنى أنه إذا كانت هناك ثلاثة أنماط من المجتمعات يشهدها التطور الاجتماعي الآن وهي «المجتمع التقليدي» و«المجتمع الانتقالي» و«المجتمع الحديث»، فإننا سوف نجد أنماطاً

إجرامية أو انحرافية تسود في كل نموذج من نماذج المجتمعات هذه حيث نمط الجريمة التلقائية أو «الآنية» يسود عادة في المجتمع التقليدي، بينما نجد نمط الجريمة المحترفة في المجتمع الانتقالي، ونجد أن نمط الجريمة المنظمة هو النمط الغالب أو المسيطر في المجتمعات الحديثة، بينما نجد أن الأبنية في المجتمعات الانتقالية تضم النمطين الأخيرين معاً، وكلا المستويين الأولين مهد الأمر الذي يعني أن ثمة ارتباطاً محتملاً بين مستوى التحديث الذي يقطعه المجتمع، وبين انتشار الجريمة المنظمة وسيادة نمطها باعتبارها النمط الإجرامي الغالب.

واستناداً إلى ذلك فإننا نتوقع أنه كلما ارتفع معدل تحديث أبنية المجتمعات في الدول الخليجية، كلما لاحظنا انتشار نمط الجريمة المنظمة، لتشغل مكاناً إلى جانب الجريمة التلقائية، أو التقليدية، حيث تنعكس الثنائية البنائية على ثنائية النمط الإجرامي ذاته انطلاقاً من المبدأ الذي أعده أميل دوركيم باعتبار المجتمع يشكل كلاً عضوياً متكاملاً (ليلة، ١٩٩١، ص٢٣٥)، ومن ثم يتكامل نمط الجريمة مع المجتمع الذي يسود فيه. الأمر الذي يفرض الاهتمام ببعض السياسات والبرامج الاجتماعية التي يمكن أن تجنب المجتمع اتساع مساحة إنتشار الجريمة المنظمة باعتبار أنها النمط المتوقع ارتباطه بالمجتمع الحديث.

وتتصل الحقيقة الثالثة بطبيعة التباين في المجتمع الذي يسود مجتمعات العالم الثالث، ومنها المجتمعات العربية في منطقة الخليج، حيث نجد القطاعات التي تضم تجمعات المدن بالأساس تشكل قطاعاً متطوراً وقادراً على استيعاب متضمنات التحديث، والذي يشكل أرضية يقع في اطارها كل ما هو حديث، في مقابل القطاعات الريفية أو البدوية للمجتمع، حيث

ما يزال لهذه القطاعات الطابع التقليدي من حيث الثقافة والعلاقات الاجتماعية وأنماط الإنتاج، وهي وإن قبلت التحديث في بعض مكونات بنائها، غير أن الطابع العام ما زال تقليدياً. وارتباطاً بذلك نستطيع أن نقول إن الجريمة التلقائية أو التقليدية عادة ما تنتشر في القطاعات التقليدية للمجتمع، بينما تنتشر الجرائم المنظمة في القطاعات الحضرية في المجتمع، واستناداً إلى ذلك نتوقع تزايد الجريمة المنظمة مع انتشار مساحة الحضرية والتحديث في المجتمع.

وفي إطار هذه الحقيقة، فإننا نعتقد أن المجتمعات العربية في الخليج لها وضعيتها الخاصة إلى حد كبير، فإذا كان التحديث عالمياً يعنى التباين الاجتماعي وانفصال الدين عن الدولة وانكماش فاعليته حتى حدود الضمير الفردي، فإننا نعتقد أن ثمة وضعية مختلفة في مجتمعات الخليج العربي وهي الرقعة الجغرافية التي تحيط بمكة المكرمة والمدينة المنورة منبع الإسلام، ومن ثم فنحن نتوقع أن يلعب الدين والثقافة العربية المرتبطة به دوراً أساساً وفعالاً في الحفاظ على المجتمعات في هذه المنطقة من أن تسودها معدلات ذات قيمة من الجريمة المنظمة وذلك لاعتبارين أساسيين الأول أن الدين مصدر الشريعة الإسلامية وإذا كانت الشريعة تعاقب بصرامة على الإجرام الذي قد يرتكبه الأفراد بحق الآخرين أو بحق المجتمع، فإن الصرامة سوف تكون أشد بالنسبة للجريمة المنظمة لأن الإصرار والتعمد لهما وجودهما الواضح بهما. ويتصل الاعتبار الثاني بأن الدين الإسلامي يدعم الضمير الأخلاقي للفرد، الأمر الذي يجعل من هذا الضمير واقياً من أي انخراط في هذا النمط من الجرائم وحامياً للفرد من المشاركة فيه خاصة وأن الجريمة المنظمة تصنف باعتبارها حرابة للمسلمين.

ثانياً : الجريمة المنظمة في إطار النظرية العامة للتجريم:

اهتمت النظرية العامة للتجريم بالجرائم والانحرافات التقليدية ذات الطبيعة التلقائية والفردية . والتي يدينها المجتمع باعتبارها سلوكيات تنحرف عن التفاعلات الاجتماعية السوية ، وما تمليه منظومة القيم في المجتمع . غير أن علماء الإجرام وجدوا أن التكلفة الاقتصادية تتضاءل إذا ما قورنت بما تفرضه الجريمة المنظمة على المجتمع استناداً إلى هذين البعدين . وذلك بسبب التغلغل الواضح لأبنية الجرائم المنظمة في النسيج الاجتماعي للمجتمع ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي ـ إذا اغفلت مواجهتها ـ إلى تشويه النسيج الاجتماعي للمجتمع . بل وسلب الفاعلية من منظومة القيم السائدة فيه وفقدان المناعة ضد الجريمة . ولتحديد الجريمة المنظمة بشكل مبدئي أرى أنها تضم جميع النشاطات الإجرامية التي لا تحدث تلقائياً وبتأثير آني ، ولكن مستوى طبيعة التنظيم الإجرامي يتفاوت من حالة إلى أخرى بدرجة كبيرة . حيث إن المنظمة الإجرامية تكون مصنفة في الحدود الدنيا بحسب طبيعة نشاطها ، وحسب عدد الأشخاص المشتركين في تنفيذ أهدافها .

إن جماعات الشوارع السائبة (Street Gangs) تنتظم في أفعال إجرامية تشمل تدمير الممتلكات أو النهب ، ولكن تلك الأفعال لا تقتضي تقسيماً واضحاً للمهمات . أما في حالات النشاطات الإجرامية التي تشمل تهريب الممنوعات مثلاً فإن مستوى التنظيم يقتضي درجة من التعقيد أعلى من سواها ، كما يعرف علماء الجريمة مفهوم الجريمة المنظمة باعتبارها معقدة تنتظم سلسلة من النشاطات الموزعة ذات الطبيعة غير القانونية ، مثل تنظيم المقامرات ، الاحتيال المرتبط بالقروض ، المخدرات ، الانحرافات الجنسية ، وهذه تسمى عموماً الشرور المنظمة . إن طبيعة التنظيمات الإجرامية قد تكون

ذات جذور محلية محددة، أو على مستوى مجموعة من الدول وغالباً ما تسمى (الخلايا أو الشبكات أو المركب الإجرامي أو المافيا) أو كما تدعى الآن (كوسانوسترا Cosa Nostra) في المجتمعات الغربية.

وقد حدد العالم «كرسبي» بعض مميزات الجريمة المنظمة باعتبار حجمها، وسلسلة الأوامر والتعليمات التي تماثل ترتيب وتدرج المنظمات العسكرية، كذلك التخطيط المعقد، واللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها، بالإضافة إلى وجود قيادة مركزية في القمة تعد من أهم خصائصها، وتمتعها بدرجة من الصيانة تجاه القبض والمداهمة في مستويات قياداتها العليا. إن خصائص الجريمة المنظمة تتميز بكونها يصعب القبض على خيوطها، رغم سلوكها الإجرامي، لأنها تحتاط من الوقوع في صيغة المخالفات القانونية المكشوفة. وفي الحقيقة فإن الجرائم المنظمة لا تبدو في ظاهرها مخالفة للقانون الجنائي، خاصة من حيث مرحلة التخطيط والتوجيه أو من حيث تأسيسها أو تنميتها، وتُبرز أنشطة لا تقود إلى الإدانة المباشرة بفعل مجرم. وما تشمله تلك النشاطات الإجرامية هي أبعاد منفصلة عن القيادة الإجرامية مباشرة فالاستغلال والاحتيال والتهريب، وتسويق المخدرات، والتهرب من الضرائب، والقتل، والتضليل، هي أمور تنفصل فيها إدارة الشبكة عن العناصر الميدانية للتنفيذ (كريسبي، ١٩٦٩، ص٢٩٠).

وترتبط الشبكة المعقدة المعروفة في الجريمة المنظمة بالتحليل المهني أكثر من التصنيف الجنائي المباشر، وتتواجد ضمن منظمات اجتماعية قانونية، كالتجارة القانونية والنشاطات المحترمة نظاماً، كالعمالة، وأنشطة السفر، والخدمات الفندقية، والصحية، والبنكية، ولكنها تستخدم قنوات موازية لتمرير نشاطاتها الإجرامية ولاشك أنها تعتمد اعتماداً عظيماً على الخدمات

القانونية، كالمحاماة، والإدارة المالية والمديونية، ومستلزمات الحقوق القانونية للعقود، والأماكن الظاهرة لممارسة نشاطاتها البارزة للعيان، وتختص كل شبكة إجرامية منظمة بإدارة عامة، أو مؤسسة شرعية، تمتلك كوادر بشرية لإدارة شئونها الظاهرة (المقبولة نظاماً) والمستترة (المطاردة قانوناً).

إن الوصف الدقيق للشبكة الإجرامية المنظمة كان ولا يزال محور خلاف بين الباحثين، ولكنهم على الأقل يجمعون على أن هناك إدارة عليا، تقوم بتنسيق العلاقة بين النشاطين المقبول وغير المقبول قانوناً، كما أنها تستلزم مجموعة بشرية تشكل نقطة فاصلة بين طبقتي التداخل للنشاط المقبول والنشاط المجرم، وتسمى الإدارة الوسطى، أما الطبقة الثالثة فهي المستوى الأدنى من العاملين والذين يقودون التنفيذ الميداني للأفعال الإجرامية المباشرة. وبالإضافة إلى ما ذكر فإن هناك الموظفين المؤقتين، وهم الذين يضافون إلى طاقة العمل الإجرامية، وفق مهمات محددة ولأغراض التمويه أو التنفيذ السريع، بما يكفي لتضليل أي جهات أمنية تبحث عن المتابعة طويلة الأمد.

إن الجريمة المنظمة في أشهر مفاهيمها التقليدية ينظر إليها باعتبارها سرطاناً خارجياً عن جسد المجتمع الصحيح. ومع ذلك فإن بعض الآراء المرتبطة بهذا التحليل تخالف هذا التعميم الأولي، باعتبار أن الجريمة المنظمة من حيث خطورتها ومجالها الزماني والمكاني تمثل تداخلاً مع الثقافة والقيم الرئيسية للمجتمع المفرز، أو المستضيف للنشاط الإجرامي المنظم، كما أن الفلسفة القانونية وممارسات تطبيق القانون، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، تلعب أدواراً مهمة في كبح أو انتشار الجريمة المنظمة.

وكما أشار «جون لاندسكو» في دراساته عن الجريمة المنظمة في شيكاغو (١٩٢٩م) خلص إلى أن هناك ثقافات اجتماعية تجعل مفهوم الجريمة المنظمة على الأقل لدى ممارسيها نشاطاً له ما يبرره رغم الرفض الاجتماعي لتلك الأنشطة، إلا أن الحس الأخلاقي لدى مختلف مستويات الجريمة المنظمة يتم تخديره بجرعات متواصلة، تعطي أفراد ومجموعات المنظمة شعوراً نفسياً تبريرياً بأن ما يمارسونه من سلوكيات هو حق لهم أجبرتهم عليه إما ظروفهم الشخصية أو ظروف المجتمع التي تقع أنشطتهم بداخله (كرسبي، ١٩٦٩، ص٢٩٢).

يشير «دانيال بل» إلى أن الجريمة المنظمة ترتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات المدينة التي تتقبل الانحرافات الإجرامية، وتعتبر أن تلك السلوكيات إما خارج دائرة اهتمامها، أو تحظى بتشجيعها، باعتبار أن هناك روابط ثقافية وفكرية تجعل من السلوك الإجرامي نمطاً مقبولاً نسبياً باعتباره أحد الطرق المؤدية للإشباع النفسي والاقتصادي لتلك الشرائح البشرية، التي إن لم تساهم مباشرة في دعم السلوك الإجرامي، فإنها تسهل بطريقة غير مباشرة بمباركة ذلك السلوك وبغض النظر عنه، حتى وإن كان هذا السلوك لا يهدد أمن تلك الشرائح ولا يعود بالنفع عليها بصورة مباشرة (دانيال بل، ١٩٥٣، ص١٣١).

بيد أننا إذا تفحصنا التراث النظري لعلم الإجرام فسوف نجد أن اشهر تفسير يعرضه العلماء للجريمة المنظمة هو ما يسمى (بنظرية الفرصة)، حيث تظهر الجريمة المنظمة في المناطق التي تفصل الشرور الإجرامية عن الوعي الاجتماعي العام، وهذا النمط يحافظ على بقائه من خلال إضفاء الشرعية على المنظمات الإجرامية بإعطائها نوعاً من الأمان الاجتماعي الذي تحتاجه. إن المناطق التي ينتشر فيها الإسكان المتداعي ليست هي المناطق المثالية لتواجد

العصابات الكبرى، ولكنها هي المزارع التي تستقطب الشباب نحو المنظمات غير القانونية. ولا شك أن البعد الاقتصادي قد ركز على تفسير ماهية الفرصة ونظريتها، والتي تحدد السلوكيات الإجرامية المنفردة نحو التنظيم الإجرامي، وذلك من خلال مجموعة من الظروف والشروط التي تدعم تنظيم الجريمة:

١ ـ إن التسليم المحدد للبضائع والخدمات الموسومة باللاشرعية مع التطبيق الحازم للقوانين، يحد من التوجيهات نحو الاستمرار في المهن الإجرامية، وبخاصة التركيز على أن القانون لا يحمي صناعة الجريمة، كالقمار ونحوه من السلوكيات المنحرفة. وقد أكد بيكر بأن التركيب النابع عن تجريم السلوك ينبع من طبيعة الحاجة إلى التنظيم الإجرامي لدى المحتاجين، مما يجعل ضريبة الجريمة وفاعلية القانون أقوى من الحاجة للتنظيم في لعب دور الوقاية والتحصين لدى الأشخاص الذي لديهم استعداد لارتكاب الجرائم مهما كانت حوافزهم الذاتية.

٢ ـ إن الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا يرفع من كلفة الجرائم ذات النطاق الصغير ولكنه لا يؤثر كثيراً على الجرائم ذات النطاق الأكبر، مما يقتضي معالجة مستقلة لكلا النوعين من الجرائم ذات النطاق الصغير أو الكبير.

٣ ـ إن السيطرة على أسواق الجريمة المنظمة يجعل عائداتها أقل من كلفتها مما يحصرها ويؤدي إلى تلاشيها.

٤ ـ كلما كانت الشبكة الإجرامية كبيرة وكان نصيبها في السوق ضخماً فإن لجوءها للعنف يكون أكبر، ولكن ذلك العنف ينعكس على تركيبتها الداخلية، مما يؤدي إلى تفككها أو تراخيها مع الزمن. وهناك دائماً حسابات دقيقة في الجرائم المنظمة بين الحوافز والتكاليف مما يجعل الحسابات الخاسرة تقود تلقائياً إلى تفكك الشبكات الإجرامية.

٥ ـ كل عمل يتطلب استثماراً طويل المدى، واستقطاباً لمصالح متضاربة، ووسائط مختلفة بما فيها الارتباط بقوى الضبط الاجتماعي، هي من الأعمال التي تقوم بها الشبكات الإجرامية الكبرى التي تضمن الربح في مقابل التكلفة، لذا فإن رفع التكلفة يحد من نمو شبكات الجريمة المنظمة (شدة العقوبة على المهربين مقابل حجم عوائد التهريب).

ثالثاً: أنماط الجريمة في الدول العربية

عند التحدث عن أنماط الجريمة لابد من تحديد بعض المفاهيم الأولية التي لابد لنا من استعراضها لكثرة استخدامنا لها في عمليات الوصف والتحليل والتفسير وبخاصة بعض المصطلحات التي تتكرر بشكل كبير أكثر من سواها، ونبتدئ بالاتفاق على مفهوم الجريمة وذلك باعتبارها ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية ذاتها، وتشمل كل ما يعده النظام العام أو القانون أو الشرائع المرعية خروجاً عن حدود المباح ودخولاً في حدود الممنوع أو المحرم فإنه بالتالي يقع تحت طائلة التجريم ويقتضي عقوبة معينة قد تورد نصاً أو تسند إلى تقييم قضائي لتحديدها. ويرى اميل دوركايم (Durkhiem) أنه ليس هناك مجتمع إنساني يمكن أن يكون خالياً من الجريمة. وذلك باعتبار «أن الجريمة تؤدي وظيفة في بناء المجتمع، فهي من ناحية تشير إلى مستوى اهتزاز توازن هذا المجتمع، وهي من ناحية أخرى تعد مؤشراً على مستوى التغير الاجتماعي الحادث في المجتمع، إضافة إلى أن اكتشاف الجريمة والعقاب عليها من شأنه أن يدعم النظام القانوني والعقابي للمجتمع» (Durkheim,1947,396-409).

وتعد الجريمة الفردية أو متعددة الاطراف نمطاً مغايراً للجريمة المنظمة، إذ أن عدد المشاركين في فعل إجرامي (Criminal Act) لا يجعل الجريمة

منظمة أو غير منظمة، وانما الفاصل بين جريمة الاحتراف وجريمة الصدفة والجريمة المنظمة، أن الأخيرة هي التي تقوم على قواعد فكرية وفلسفات لها درجة من التبريرية التي تجعل سبق الإصرار والترصد عملاً لازماً لأي سلوك إجرامي منظم، وباستعراض خصائص الجريمة المنظمة وجوانبها الاقتصادية والاجتماعية وأفضل الطرق التي يتم من خلالها الوقاية من الجريمة المنظمة قبل ظهورها سنجد أن معظم باحثي علم الإجرام وعلم الاجتماع الجنائي يربطون الجريمة المنظمة بالعائد المادي أو المعنوي المتوقع من تنظيم السلوك الإجرامي ونقله من المستوى الفردي أو الجماعي إلى المستوى التنظيمي حيث تتحول أبعاد الجريمة من العمومية والعشوائية إلى التخصص والتنظيم. ويجدر بنا قبل أن نستعرض مناخات ظهور الجريمة المنظمة أن نستعرض الأجواء التي يتوقع بها ظهور الجرائم غير المنظمة حتى يسهل علينا فصل مرحلة تنظيم الجريمة عن مراحل السلوك الإجرامي القائم على عدم التخصص أو بالتخصص ولكن دون درجة عالية من التنظيم وتوزيع العمل.

رابعاً: متغيرات الجريمة في دول الخليج العربية

من الفرضيات الرئيسية في علم الإجرام ارتباط النمط الإجرامي بطبيعة النماذج البنائية التي تسود المجتمع. ففي حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي نجد أن السلوك الاجرامي يكون عادة في ادنى معدلاته من حيث حجم الجريمة ومن حيث انماطها الأساسية، بينما نجد أن فترات التحول الاجتماعي سواء كانت ذات آثار سلبية أو إيجابية، نجدها تنعكس عادة على السلوك الإجرامي، إذ يرتفع السلوك الإجرامي كماً وكيفاً بحسب الاوضاع المتطرفة التي تسود بناء المجتمع، وفي نطاق ذلك نجد أن الانهيار الاقتصادي والانتعاش أو النمو الاقتصادي كلاهما يؤدي إلى ارتفاع

كم وكيف السلوك الإجرامي . ذلك لأن المجتمع في فترات التحول الشاملة يعاني عادة من حالة عدم الاستقرار ومن ثم ضعف الثقافة والتوقعات المتبادلة، وهي جميعها ظروف تدعم السلوك الإجرامي . وسوف نعرض فيما يلي لطبيعة ارتباط السلوك الإجرامي باوضاع التحول المتنوعة التي قد يعيش المجتمع في ظلها .

١ ـ الانتعاش الاقتصادي والإجرام

تشير معظم الإحصاءات والدراسات إلى أن جرائم الأموال كالسرقة والرشوة المادية ينخفض معدلها في حالات الرخاء الاقتصادي وذلك لارتفاع المستويات الأخلاقية والعملية خلال فترات الرخاء الاقتصادي، مما يجعل الطرق القانونية هي الأقرب للحصول على الاحتياجات المختلفة دون اللجوء إلى الجريمة أو السرقة خاصة لإشباع تلك الاحتياجات .

وفي نفس فترات الرفاهية والوفرة الاقتصادية تكثر الجرائم الجنسية كالبغاء واللواط وتعاطي المخدرات . ذلك لأنه في حالة توفر أوضاع وامكانات الرخاء الاقتصادي مع عدم ترشيده ودفعه في اتجاهات النمو والتطور والتقدم فإنه قد يقتصر أداؤه على اشباع الحاجات الغريزية للإنسان . بحيث يتحقق ارتباط بين شيوع حالة الرخاء لدى الإنسان، واتساع مساحة الإشباع الغريزي لديه . ولكن لفترات الرخاء الاقتصادي جوانب أخرى اجتماعية هي تقليص أو إنقاص مستوى الترابط الاجتماعي مما يجعل عمليات الردع العام والحياء العام أقل فاعلية لانشغال الناس عن بعضهم بأمور دنياهم واقبالهم على الملذات وضعف روادع الزجر الاجتماعي، وذلك لاتساع علاقات الأفراد وتداخل الثقافات الغربية والمحلية وبالتالي ضعف التمسك بقيم البيئات المحلية مقابل الانفتاح العام . وقد ثبت من

خلال دراسات اجتماعية وجنائية أن جرائم الأحداث ذات الطبيعة غير التنظيمية تزدهر في أحوال الرخاء الاقتصادي، إذ أن إلباس المجرم ثوب البطولة يجعل الأحداث ينتظمون مبكراً في عصابات الشوارع (Gangs) والعصابات المرتبطة بسرقة السيارات وتدمير الممتلكات، ولا سيما أن عوائد تلك الأفعال الإجرامية في أحوال الرخاء تكون مجزية للمجرم لتحمل درجة المخاطرة والمحتملة لأفعاله.

بيد أن هناك وجهاً آخر لحالة الرخاء يساعد على نمو وازدهار الجريمة المنظمة. حيث نجد أن الرخاء الاقتصادي قد يشكل في بعض الأحيان موقفاً يتضمن بعض المتغيرات التي تساعد على ذلك، وحيث تساعد هذه المتغيرات على اكتمال الموقف الإجرامي. ويتمثل أول هذه المتغيرات في تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية التي كانت تشكل حماية الفرد كثيراً إلى الارتباط أو المشاركة في الجريمة المنظمة. بينما يتصل المتغير الثاني بطبيعة حالة الرخاء الاقتصادي وآثارها. إذ تساعد حالة الرخاء الاقتصادي على امتلاك وسائل تدفق المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، ومن ثم فإذا كان الشخص منحرف المزاج أو التكوين فمنطقي أن يستخدم هذه التكنولوجيا الحديثة استخداماً منحرفاً. بينما يدور المتغير الرابع حول كون الرخاء الاقتصادي يوفر المضمون الذي تدور حوله الجريمة المنظمة، ففي نطاق الرخاء الاقتصادي تنتشر المؤسسات ذات السلع التي تشكل موضوعاً لهذه الجرائم، حيث تنتشر البنوك والبيوتات المالية، والسيارات، حيث تصبح كل هذه العناصر أهدافاً للجريمة المنظمة، بالإضافة إلى ذلك يساعد التحديث على اتساع مساحة وقت الفراغ، الذي إذا لم يتم ترشيده فإنه يشكل مساحة خصبة لتغذية الجريمة المنظمة.

٢ ـ آثار الكساد الاقتصادي على نمو الجريمة

تنخفض كما نعلم أسعار السلع والخدمات في أحوال الكساد الاقتصادي وتنتشر البطالة بآثارها الاجتماعية الكبيرة مما يجعل فترة الكساد الاقتصادي تتميز بمجموعة من الجرائم المنظمة وغير المنظمة ولكنها في الغالب ذات ارتباط عال بالمشاكل التي تواجه المجتمعات في حالات الركود الاقتصادي .

وقد لاحظ الباحث جليتز (Gleitze) أن الجرائم من حيث اتصالها بالاقتصاد ازدهاراً وركوداً تتميز بما يلي :

١ ـ بعض الجرائم المتعلقة بالأديان والقتل (للصغار) والتدليس والإفلاس المصطنع لا تتأثر بالوضع الاقتصادي العام ذلك لأن الازدهار الكامل أو الركود الكامل من شأنه أن يساعد على تأسيس حالة الأنومي الأخلاقية وهي الحالة التي تساعد على نمو الانحراف والجريمة . فحدوث ازدهار أو كساد اقتصادي سوف يعني تحرك الأشخاص في إطار المكانات والأدوار الجديدة، سواء كان هذا الحراك إلى أعلى أو إلى أسفل ونظراً لأن الانتقال أو الحراك يكون سريعاً وفي زمن محدد . فإن الإنسان يعجز عن التكيف بنفس معدل سرعة التغير الذي حدث، ومن ثم يعيش الإنسان حالة من الفراغ الأخلاقي يسميها إميل دوركيم «بحالة الأنومي» (Anomi) . حيث أخلاق الإنسان وقيمة ومثله التي استوعبها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية السابقة لم تعد صالحة لتوجيه سلوكياته أو تفاعله في الموقف الجديد، الأمر الذي يساعد على الشعور بالإحباط، والذي يلعب دوره باعتباره بيئة تمهد للسلوك الانحرافي (Durkheim,1951,p.134) .

٢ـ أما جرائم النقود والقتل والاجهاض الجنائي والسرقات والحرائق المتعمدة وجرائم الشرف ومس الاعتبار الاجتماعي والسطو وجرائم العنف عامة فهي تنخفض في أحوال الرخاء وتزداد بحدة في أوقات الضيق والكساد الاقتصادي وآثاره الاجتماعي. وذلك أن حاجات البشر تكون أقرب ما تكون من الإشباع في فترات الرخاء، بينما هي أبعد ما تكون عن ذلك في فترات الكساد الاقتصادي.

٣ـ أما جرائم الغش في النقل والاختلاس والاعتداء على الأشخاص فهي تنخفض في أوقات الأزمات المالية والاجتماعية. وذلك لزيادة الحرص الاجتماعي والفردي على الممتلكات الاقتصادية والتي أصبحت محكومة ببعد الندرة.

وعلى وجه العموم يلاحظ انخفاض جرائم القتل في فترات الرخاء وزيادتها في فترات الشدة والكساد الاقتصادي رغم أن كثيراً من الابحاث الأمريكية ترى أن القتل ومحاولة القتل هي جرائم متصلة بالرخاء في حالات المنافسة والصراع بين الشبكات الإجرامية بينما تنخفض في حالات الشدة لتعاون أو تشتت شبكات الإجرام، وكذلك نرى أن الجنس له دور في نوع ووقت الجريمة إذ يميل الرجال للسرقة في أحوال الأزمات أما سرقات النساء فترتبط بفترات الرخاء الاقتصادي.

وعموماً فإن جرائم الأموال كالسرقة تزداد مع الأزمات الاقتصادية والكوارث الاجتماعية (زلازل ـ حروب ـ أعاصير) وترافقها جرائم قطع الطريق والسطو بالإكراه والأسلحة وجرائم العنف عامة، أما جرائم النصب والاحتيال والتزوير وغسيل الأموال (أموال المخدرات أو أموال المهربات كالأسلحة والرشاوي) فهي استثناء من فترات الأزمات وتنتشر في أوقات

الرخاء والسلام الاجتماعي حيث أن مثل تلك الجرائم (النصب) تتطلب نوعاً من وضوح الرؤية والتفكير الهادي مما لا توفره أجواء الأزمات الاجتماعية الخانقة. هذا بالإضافة إلى أن حالة الرخاء الاقتصادي تتوفر فيها المضامين المادية (المال، السيارات) التي تشكل موضوعات للجرائم المنظمة.

وبالنسبة لجرائم الاعتداء على الأشخاص فإنها تزداد بازدياد الرخاء وازدهار الأعمال، لإضطرار الأفراد للاختلاط الواسع بمختلف الفئات والجنسيات التي قد تحمل معها دوافع إجرامية نابعة عن ظروف مغايرة لمجتمع الرخاء نفسه. إضافة إلى أن حالة الرخاء الاقتصادي على ما يؤكد عالم الاجتماع «إميل دوركايم» يتزايد معها الشر الإنساني الأمر الذي قد يلعب دوراً ضاغطاً لارتكاب الجرائم ضد الآخرين، وأموالهم إذا لم تتوفر الإمكانات المادية للشخص والزواجر الأخلاقية.

أما جرائم السب والاعتداء بالقذف والتشهير فهي تزدهر في فترات الأزمات بدوافع القلق النفسي وعدم الاستقرار الاجتماعي. حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى ارتفاع مخزون التوتر الاجتماعي الذي لابد أن يجد تصريفاً من منافذ قانونية أو غير قانونية ضد الآخر أو حتى ضد الذات.

كذلك تعتبر الجرائم الجنسية مرتبطة بالرخاء الاجتماعي والاقتصادي، وهناك تجارة الجنس المتجولة تسير من مناطق الشدة إلى مناطق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي. وذلك كما اشرنا فإن الرخاء غير المرشد قد يفجر الطاقات الغريزية لدى الإنسان، وهي الطاقات التي تبحث عن إشباع، وتكتمل دائرة الجنس غير المشروع في المناطق التي تعاني من حالة العسر الاقتصادي.

ويعد المجرمون المعتادون حالات خاصة من صور الجرائم حيث أن الرخاء الاقتصادي والشدة تؤثر قليلاً في حجم ونوع أنشطتهم. اما الجرائم المرتبطة بالأديان وشهادات الزور فهي لا تتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية. ولكنها ترتبط بالبيئة الثقافية والأخلاقية للمجتمع، فقد تقوم الجرائم الدينية لاستعادة المثل الدينية القديمة الخاصة في حالة رد فعل للتغير الاجتماعي وعدم التكيف معه.

خامساً: الجريمة المنظمة في دول الخليج العربية

لا تعد الجريمة المنظمة في دول الخليج العربية جريمة مستوطنة نظراً لظروف الرخاء الاجتماعي التي تجعل الجريمة المنظمة تستمد خبراتها من مجتمعات عايشت مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يجعل الخبرات التراكمية والمراس على كسر الأنظمة ومعالجة قيود القانون امراً مستوعباً من قبل كثير من المجرمين الوافدين خاصة من المجتمعات ذات الثقافات والديانات المخالفة لمجتمعات دول الخليج العربية، وفي الوقت نفسه فإن تقنيات الأمن في دول الخليج العربية قد سبقت في إعدادها وتجهيزاتها معظم الشبكات الإجرامية الناشئة وأصبحت في وضع المسيطر على تواجد الجريمة المنظمة في دول الخليج العربية، ومع ذلك يجب ألا نتصور- بسبب معطيات الحاضر- أن المستقبل لا يحمل بعض شواهد الإنذار المبكر للجريمة وفق المعطيات القائمة وأن نركز على جرائم المخدرات وغسيل الأموال، حيث تلعب أنظمة السوق الحرة في دول الخليج العربية مجالاً مناسباً بعد تضييق الأمر عليها بكثير من الدول الأوروبية والأمريكية. كما أن تجارة العقود المزيفة والأنشطة المخادعة وتزوير الشهادات والسيطرة على الفكر العام من خلال الإخلال بالقيم الثابتة هي أمور ليست بالبعيدة عن

الحسبان، خاصة إذا ما علمنا أن الجريمة المنظمة تبحث عن نطاقات جغرافية «بلاد مختلفة» مثلها مثل شركات الإنتاج التي تبحث عن أسواق رائجة. وكذلك فإن الجريمة المنظمة المرتبطة بالسحوبات المالية وتهريب المخدرات وتزوير الوثائق والسجلات وتهريب الأسلحة كلها تسير في ركب العائد الاقتصادي الأعلى وتبحث عن وكلاء محليين لإتمام صورة النشاط الشرعي رغم أن خلفيته ليست قانونية أبداً. ولابد للجريمة المنظمة من اختراق الأجهزة الأمنية كما أسلفنا، ليس من خلال أفراد جهاز الأمن ولكن من خلال شبكة المعلومات الأمنية والقانونية، ولذا نجد أن جرائم الوافدين المرتبطة بقواعد خارجية هي أعلى النسب المسجلة بين جرائم غير المواطنين وأسبابها كما أسلفنا الخبرة التراكمية في الجريمة المنظمة وكذلك حرية حركتها بين الدول حول الأنظمة والمصالح المتعارضة، أو أسباب دينية لإثارة شبهات حول قانونية الأنظمة أو صدق وصلاحية تطبيقها، وفوق ذلك فإن جرائم الشبكات الدولية ترتبط بالمنافذ البرية والبحرية والجوية مما يستلزم أن ترتبط هيئات مكافحة الجريمة المنظمة بمراكز الأمن الحدودية، مع جعل سياسة محاربة الجريمة المنظمة سياسة دولة ترتبط بوزارة الداخلية على أعلى مستوياتها وبالقيادات الأمنية والتخطيطية والميدانية. مع وجود مكاتب تنسيق وإشراف لضمان عدم تعارض الأنظمة المحلية مع بعضها. وعدم تعارضها مع الأعراف الدولية المرعية بما يكفل صورة تكاملية لنشاط مكافحة الجريمة المنظمة. وعموماً يمكن تحديد الجرائم المنظمة في دول الخليج العربية على النحو التالي:

١ ـ جرائم مالية ترتبط بالديون والبنوك والتحويلات العينية والنقدية (عينية ذهب، أدوية، أجهزة)، أو نقدية بمختلف العملات.

٢ ـ جرائم أخلاقية وترتبط بالجنس والمخدرات تحت مسميات مختلفة، ولكنها في النهاية تصب في شبكات خارج الحدود تجهز العرض وتمول النقل وتجند المسوقين.

٣ ـ جرائم مركبة تكون أهدافها الأولية غير واضحة بالنسبة للمستويات الدنيا من الشبكة الإجرامية، كالعمل مثلاً على هز الثبات الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، ولكن بصورة تأتي عن طريق هز الثقة المالية أو الأمن المباشر في الطريق بينما هي جرائم خلقية منظمة، تقود كل مرحلة منها إلى مرحلة ثانية تليها. ويصعب كشف الروابط مباشرة بينها ربما لعدم معرفة أفراد الشبكات المختلفة أنهم ضمن شبكة جريمة منظمة وكبرى تشمل أنشطة متعددة.

وقبل أن نختم هذه الفقرة لابد أن نشير إلى مجموعة من الحقائق الرئيسة التي تساعد على تحديد طبيعة ظاهرة الجريمة المنظمة في مجتمعات الخليج وهي على النحو التالي:

ـ وتتمثل الحقيقة الأولى في أنه نظراً لأن مجتمعات الخليج العربي تمر بعملية التنمية والتحديث، فإننا نجدها تضم نمطين من الجرائم، الجرائم التقليدية وهي الجرائم التي ترتبط عادة بالأبنية التقليدية والمستقرة، حيث نجد أن هذا النمط يتداخل مع نسيج العلاقات الاجتماعية القائمة، وهو نمط يتميز بالتلقائية والتقليدية والطابع الفردي في غالب الأحيان. ومن الطبيعي أنه كلما قطع المجتمع شوطاً على طريق التحديث كلما انخفضت معدلات هذا النمط من الجرائم. ويضم النمط الثاني مجموعة الجرائم الحديثة التي وردت مع تيارات التحديث. ويدخل في هذا النمط الجرائم المنظمة، ويتميز هذا النمط الإجرامي في أن فكرة القصد فيه عالية، على عكس خاصية التلقائية المرتبطة بالنمط القديم. ومن المتوقع أن يتزايد هذا النمط

من الجرائم كلما قطع المجتمع شوطاً على طريق التحديث .

- وتتمثل الحقيقة الثانية في أن الجريمة المنظمة تميل عادة إلى الاستفادة من المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، حيث يستخدم هذا النمط الأدوات والوسائل الحديثة التي أتيحت بسهولة ويسر، ومن ثم فنحن نتوقع أن تتزايد جرائم هذا النمط كلما تزايدت مستويات تحديث المجتمع، وكلما استوعب المجتمع قدراً أكبر من المعرفة والتكنولوجيا الحديثة .
- تشير الحقيقة الثالثة إلى طبيعة العمدية لهذا النمط من الجرائم، وهي العمدية التي تفرض درجة ملائمة من الوعي والعقلانية بالمعنى الذي يحدده ويبر (Weber) لذلك (ليلة، ١٩٩١، ص٤٠٩). وهو المعنى الذي يؤكد على ملاءمة الوسائل لتحقيق أهداف الفعل الإجرامي وغاياته. وهو يعني أن شبكات الجريمة المنظمة تستخدم عادة المعرفة الدقيقة التي أتاحها العلم الحديث، إضافة إلى أن نسبة عالية من المجرمين الذين يرتكبون هذه الجرائم تكون لهم في العادة هويتهم الخاصة، إذ نجدهم في الغالب على مستوى عال نسبياً من الذكاء مقارنة بقرنائهم من المجرمين، إضافة إلى أنهم في كثير من الأحيان قد اجتازوا مستويات تعليمية عالية مقارنة بغيرهم من المجرمين، بحيث نجد أن هذه الصفات هي التي أضفت الطابع المنظم على جرائمهم .
- وتشير الحقيقة الرابعة إلى تمييز الجريمة المنظمة بطابع الامتداد الجغرافي، فهي في كثير من الأحيان جريمة عابرة للجنسية، فالمشاركون فيها قد ينتمون إلى جنسيات أو مجتمعات مختلفة، كذلك فإن مسرح الجريمة عادة ما يمتد ليشمل مجتمعين أو ثلاثة. وهو الأمر الذي يعني أن بعض أنواع الجرائم المنظمة تتطلب بناءاً قوياً يواجه قوة أجهزة الضبط في اكثر من مجتمع، ولنأخذ مثالاً على ذلك تجارة المخدرات، فقد تنتج المواد المخدرة

في بعض المجتمعات ـ رغم أن هذا الإنتاج محرم فيها ـ وقد تنتقل لتوزع وتستهلك في مجتمعات أخرى ـ وهي سلوكيات محرمة في المجتمعات المستهلكة بنفس القدر ـ الأمر الذي يعني أن المشاركين فيها ينتمون إلى جنسيات عديدة بعضها ينتمي إلى المجتمع المنتج بينما ينتمي البعض الآخر إلى المجتمع المستهلك، على حين ينتمي البعض الثالث إلى جنسيات أخرى قد تشارك في إنجاز هذا السلوك المنحرف.

ـ وتشير(*) الحقيقة الخامسة إلى وجود تداخل واضح بين الجماعة المرتكبة للجريمة المنظمة، ونعني بها جهازها المدبر والمنفذ، وبين بعض عناصر جهاز الدولة في المجتمع الذي تقع في إطاره الجريمة المنظمة، وأحياناً يصل التعاون إلى اشراك بعض الرموز السياسية، فاختلاس بعض أموال البنوك قد يكون بمشاركة بعض رجال الإدارة في هذا البنك، وتهريب المخدرات قد يستغل القنوات السياسية في بعض الأحيان إضافة إلى مشاركة بعض السياسيين في هذه الجريمة المنظمة(**) هذا إلى جانب احتمالية مشاركة بعض المؤسسات المالية في الجريمة المنظمة، كمشاركة بعض البنوك مثلاً في تمويل بعض هذه الصفقات، سواء كان ذلك بعلم إدارة هذه المؤسسات المالية أو بدون علمها (***).

(*) كما ضبط أخيراً شحنات مخدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الطائرة الخاصة لرئيس جمهورية بيرو، إستغلالاً للحصانة الدبلوماسية للرئيس وطائرته وكذلك تعمل بعض البعثات الدبلوماسية.

(**) حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٢ بالقبض على رئيس جمهورية بنما نوريجيا لاتهامه بالمشاركة في تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى نشرها في مجتمعه.

(***) حيث تردد أخيراً حينما أعلن إفلاس بعض البنوك، حيث قيل أن بعض أموالها قامت بتمويل بعض الصفقات من هذا النوع.

ـ وتتمثل الحقيقة الثالثة في أن الجريمة المنظمة على هذا النحو تمتلك أجهزة بيروقراطية قوية، بعضهم يهتم بالتخطيط لمثل هذه الجرائم، بينما يتولى البعض الآخر عمليات التنفيذ، إضافة إلى بعض الأجهزة التي تهتم بشئون الحسابات والإدارة والأمن. وهو ما يعني أن الجريمة تتضخم في بعض الأحيان لتشكل دولة داخل الدولة الشرعية ذاتها.

سادساً: المخدرات كنموذج للجريمة المنظمة

تشكل المخدرات محوراً من محاور الجريمة كما أشرنا سابقاً حيث تتوفر فيها خصائص هذا النمط الإجرامي. فهي عمل مقصود ومتعمد، ويشارك في تخطيط وتنفيذ الأعمال الإجرامية في المخدرات عدد كبير من الأفراد، وايضاً هي جريمة عابرة للجنسية، أي يمكن أن يشارك في أدائها عدد كبير من الأفراد، ربما لا يعرف بعضهم بعضاً، ولكنهم يشغلون مكانات، ويلعبون أدواراً في البناء التنظيمي، الذي يتعامل مع المخدرات، إن اتجاراً أو توزيعاً، أو تعاطياً. وإذا كانت هذه الخصائص تميز الجريمة المنظمة والمتعلقة بالمخدرات على مستوى العالم فقد بدأت المخدرات ـ حسبما تؤكد تقارير كثيرة ـ تنتشر في مجتمعات الدول العربية في الخليج بكميات كبيرة ويرجع ذلك للأسباب الرئيسية التالية:

١ ـ تعد فترة التحول التي تمر بها المجتمعات العربية في الخليج أحد العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى انتشار تعاطي المخدرات. إذ تساعد فترة التحول والتحديث، على انتشار ظاهرة تفكك الأبنية التقليدية كالأسرة الأمر الذي يجعلها عاجزة عن الرقابة الاجتماعية على أبنائها (سميرة، ١٤١٧، ص١٩٩ ـ ٢٧٧).

الأمر الذي يجعل الجماعات الثانوية هي الجماعات المرجعية، كجماعات الأصدقاء، وجماعة العمر، هي الجماعات التي تلعب دوراً أساسياً في حياة الفرد، فإذا انتشرت بعض الانحرافات داخل هذه الجماعات ومنها تعاطي المخدرات، فإن هذا السلوك ينتشر عادة عن طريق التقليد، أو الرغبة في التقليد أو استكشاف ما هو جديد بين الأعضاء (الأفراد) الآخرين للجماعة (الطاهر، ١٩٩٤، ص٥٤)، خاصة أن غالبيتهم يمر بمرحلة المراهقة المتخمة بمظاهر القلق والتذمر. ويساعد على انتشار المخدرات خلال هذه الفترة عدم فعالية التنشئة الاجتماعية حيث تعاني الأسرة من مشاكل عديدة في مجتمعات الدول العربية في الخليج.

٢ـ إذا كانت المجتمعات العربية في الخليج عامة، قد بدأت نهضتها التحديثية في منتصف القرن الثالث عشر الهجري، إما بسبب ظهور النفط كمادة خام، أو بسبب الاتصال بالعالم الخارجي، أو بسبب أعداد العمالة الوافدة التي قدمت إليها، فإن البنية الثقافية لمجتمعات الخليج شهدت تغيرات جذرية في منظومتها القيمية. بحيث برزت ظواهر ثقافية عديدة، تشير إلى عدم اكتمال بناء الثقافة والقيم في هذه المجتمعات، حيث نجد أن المنظومة القيمية التقليدية لم تستوعب التغيرات الحديثة، بدرجة كافية، في مقابل أن القيم الحديثة لم تستوعب بعد من ناحية، ولم تتكامل مع منظومة القيم التقليدية من ناحية ثانية، الأمر الذي يشير إلى انتشار ظاهرة (الأنومي) بالمعنى الذي يقصده روبرت ميرتون (R.Meretion) ذلك، أن الانفصال بين القيم الثقافية من ناحية، وبين التفاعلات الاجتماعية من ناحية أخرى، وأمام عدم التكامل بين العناصر البنائية، يحدث سلوكيات انحرافية عديدة من بينها الإنسحاب

(Meretioin,pp.176-192) الذي قد يتجه في أحيان كثيرة إلى عالم المخدرات .

٣ ـ إننا إذا نظرنا إلى الجزيرة العربية فإننا سوف نجد أنها تقع داخل دائرة المخدرات الخطرة، حيث تحيطها مجموعة من الدول التي إما أنها منتجة للمخدرات، أو أنها تعيد تصنيعها وتصديرها، أو تلعب دوراً محورياً في الشبكات العالمية لتوزيع المخدرات. حيث تحاط الجزيرة العربية بالهند والباكستان وافغانستان من الجنوب الشرقي، وهي دول منتجة ومروجة للمخدرات، تتولى زراعة وإعداد كثير من المواد المخدرة، وإلى الشمال تقع تركيا، حيث هي الأخرى دولة منتجة ومصنعة. وفي شمال الجزيرة العربية مباشرة تقع لبنان، وهي البلد المنتجة للحشيشة اللبنانية، أما الأفيونات فمصدرها إما تركيا وإما من سوريا حيث توجد عدة مختبرات في مدينة حلب، (الطاهر، ١٩٩٤، ص٦٢)، بحيث تشكل دائرة المخدرات هذه ضغطاً على مجتمعات الجزيرة العربية التي تشكل مركز الدائرة لكي تقبل هذه المادة وتستوعبها.

٤ ـ تلعب العمالة الوافدة دوراً أساسياً في نقل هذه المادة إلى المجتمعات العربية في الخليج، ومن ثم تشكل العمالة الوافدة، أحد الجسور المهمة لعبورها إلى الدول الخليجية. ومن الطبيعي أنه كلما تزايد حجم العمالة الوافدة، من المحتمل أيضاً أن تتزايد حجم المواد المخدرة المهربة، وهناك أساليب عديدة لنقل هذه المادة سجلتها أجهزة الضبط ووزارات الداخلية في الدول الخليجية ولنا أن نقدر حجم المادة المخدرة التي يمكن أن تنقلها العمالة الوافدة إذا أدركنا أن حجم العمالة الوافدة في السعودية فقط يصل إلى خمسة ملايين نسمة، أي ما يقارب خمس عدد السكان تقريباً، أغلبهم من المجتمعات المنتجة والمستهلكة للمواد المخدرة.

٥ ـ ويساعد الرخاء الاقتصادي النسبي الذي تشهده دول الخليج العربية على انتشار المخدرات، حيث ترتفع متوسطات الدخول، بما يساعد على وجود فائض يمكن إنفاقه على الصرف على هذه المواد المخدرة. وعلى سبيل المثال يصل متوسط الدخل الإجمالي للأسرة في مدينة الرياض إلى حوالي ١٢٠ الف ريال سنوياً، أما الإنفاق السنوي للأسرة فيقدر بحوالي ٨٣ ألف ريال سنويا[١]. وهو ما يعني فائضاً عن الإنفاق الضروري لمواجهة الاحتياجات الأساسية للأسرة من الممكن أن يوجه هذا الرخاء لدى البعض لشراء المخدرات.

٦ ـ وفي آخر قائمة العوامل الدافعة للمخدرات، يمكن أن نضع عوامل منها الفضول والميل إلى التجريب والمغامرة، ومنها بحث البعض عن اللذة الممنوعة انسجاماً مع قاعدة أن «كل ممنوع مرغوب» ومنها أزمة المراهقة كما يذهب إلى ذلك علماء النفس، ومنها الاعتقاد بأن تعاطي هذه المواد المخدرة يساعد على توسيع آفاق الفكر وزيادة القدرات كالذكاء، أو الهروب من الفردية (الطاهر، ١٩٩٤، ص٥٤) التي بدأت هذه المجتمعات تشهد بعض مظاهرها، ومن الطبيعي أن نجد أن أغلب هذه العوامل يرتبط في الغالب بشريحة الشباب. فإذا تزاوج ذلك مع الوفرة المادية، واتساع مساحة وقت الفراغ لدى هذه الشريحة، إضافة إلى ضعف الرقابة الأسرية، فإننا لابد أن نتوقع ارتفاع مساحة تعاطي المخدرات.

ونتيجة لكل هذه الأسباب السابقة ارتفعت معدلات تعاطي المخدرات في الدول العربية في الخليج، ومنها المملكة العربية السعودية، بحيث

---

(١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، نشرة تطوير، العدد الثامن عشر، ١٤١٦هـ، ص٢.

أصبحت معدلات التعاطي مطردة الزيادة، كما توضح إحدى الدراسات ذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

الجـــدول رقم (١)

يوضح عدد حالات الإدمان المسجلة

عن الفترة من ١٩٧٨ ـ ١٩٩٠ في المملكة العربية السعودية[١]

السنة	العدد	٪ لسنة الأساس ١٩٨٧(*)
١٩٧٨م	١٧٣٣	٪١٠٠
١٩٧٩م	١٧٣٢	٪١٠٠
١٩٨٠م	٢٨٠٢	٪١٦١
١٩٨١م	٢٤٠٣	٪١٣٨,٦
١٩٨٢م	٣٤٩٢	٪٢٠١,٥
١٩٨٣م	٣٢٣٢	٪١٨٦,٥
١٩٨٤م	٣٥٦٢	٪٢٠٥,٥
١٩٨٥م	٣٨٢٢	٪٢٢٠,٥
١٩٨٦م	٤٢٧٩	٪٢٤٦,٩
١٩٨٧م	٤٥٢٧	٥٢٦١,٥
١٩٨٨م	٣٧٣٧	٪٢١٥,٦
١٩٨٩م	٣٠٣٩	٪١٧٥,٣
١٩٩٠م	٣٣٨٣	٪١٩٥,٢

(١)المصدر: السيد، سميرة أحمد (١٤١٧هـ). الآثار الاجتماعية لادمان المخدرات، مجلة الأمن، العدد ١٢، الرياض.

(*) حسبت النسبة المئوية لاطراد زيادة المدمنين بواسطة الباحث.

وهو ما يعني أنه خلال اثني عشر عاماً فقط زادت نسبة المدمنين، من ضعف إلى ثلاثة أضعاف نسبتهم في سنة الأساس (١٩٧٨م) وذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن الذي أدمن يشكل مركز الدائرة لشريحة عريضة لم يدمنوا بعد، وشريحة أعرض من المتعاطين الذين لم يعرف عنهم شيء بعد، الأمر الذي يعني أننا في مواجهة جريمة منظمة ضد الشباب، وضد التقدم بشكل عام في هذه المنطقة.

ومما لاشك فيه أنه بالرغم من أن رجال مكافحة المخدرات يبذلون جهوداً شاقة لمواجهة هذا الأمر، وحفاظاً على جيل الشباب فإننا نلاحظ أن الكميات المضبوطة كبيرة تثير الذعر والدهشة، ويوضح الجدول التالي الكميات المضبوطة في مجتمعات دول الخليج العربية.

الجـدول رقم (٢) يوضح كميات وانواع المخدرات المضبوطة في مجتمعات دول الخليج عام ١٩٨٣م[١]

البلـــــد	الحشيش	الحشيش السائل	الأفيون	خام المورفين	الهيروين	الكوكايين	الأميتامين	كيت Kat e	بكويرز Piqwres
المملكة العربية السعودية	١٣,٤١٢ كجم	-	١٧٠ كجم	-	١٠٠ كجم	-	٢١ قرص	-	-
مملكة البحرين	١٤,٦٩٣ كجم	-	١٢,٨٦٥ كجم	-	٥,٣٠٢ كجم	-	-	-	-
الإمارات العربية المتحدة	١٥,٠٤٤ كجم	-	٩٥,٤٤٣ كجم	-	٢٨٣,٨٧ كجم	-	٨٥٨ قرص	٤٠٠ كجم	-
دولة الكويت	٢٩,٤٤٢ كجم	-	١٠٠ جم	-	٣,٤٥٢ كجم	-	-	-	-
قطـــر	٤١,١٢٥ كجم	-	١,٣٧٩ كجم	-	٧٦٢٦ كجم	١٩,٦٤٤ كجم	١٤٦ قرص	-	-
المجمـــــوع	١١,٣٧٢ كجم	-	١٠٩,٩ كجم	-	٢٨٩,٣٥ كجم	١٩,٦٤٤ كجم	٩٧٥ قرص	٤٠٠ كجم(*)	-

(١) المصدر: الطاهر، فيصل (١٩٩٤م). الدفاع الاجتماعي ومكافحة الجريمة، مؤسسة بيضون للنشر والتوزيع، بيروت، ص ١٠٥، جدول رقم (١٣)

(*) حسبت قيمة مجموع كل مادة من المواد المخدرة بواسطة الباحث، وتم اسقاط سوريا ولبنان من الجدول لكونهما لا تنتميان لدول الخليج.

فإذا تأملنا معطيات الجدول السابق والذي يدور حول المواد المخدرة المضبوطة عام ١٩٨٣م فإننا نعتقد أن هذه المواد تضاعفت الآن، لاعتبارات منها نشاط جماعات الجريمة المنظمة، ومنها حداثة بعض المواد المخدرة حينئذ، ولا شك انها قد استقرت الآن، بحيث أصبح لها زبائنها ومستهلكوها، بالإضافة إلى ذلك تكشف قراءة هذا الجدول عن مجموعة الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى:

تتعلق بكون مادة الهيروين هي أكثر المواد انتشاراً واستهلاكاً في مجتمعات الخليج، وأن الدولة التي ضبطت فيها أكبر كمية من مادة الهيروين هي دولة الإمارات العربية المتحدة، أما المخدر الثاني الأكثر انتشاراً فهو مادة الـKate حيث ضبطت منه كمية (٤٠٠) كجم. وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة هي أكبر المجتمعات العربية الخليجية ضبطاً لهذه المادة كذلك. حيث نجدها ضبطت لوحدها نحو (٤٠٠) كجم فقط، يلي ذلك مادة الحشيش حيث المضبوط منها (١١٧,٧٦١) كجم فقط، وتعتبر دولة قطر هي أكثر الدول معاناة من انتشار هذه المادة، ثم يلي ذلك الأفيون حيث المضبوط منه (١٠٩,٩٥٧) كجم، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة هي أكثر الدول استهلاكاً لهذه المادة، ثم يلي ذلك مادة الإمفيتامين حيث تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر الدول التي ضبطت فيها هذه المادة.

الملاحظة الثانية:

وتتمثل في أن المضبوط ليس هو الشائع استخدامه، ولكن تواجد هذه المادة في دول الخليج يشير إلى أن الكميات المضبوطة مؤشر لحجم الظاهرة

فقط، بينما حجم المادة المنتشرة، أو التي هُربت إلى دول الخليج العربية لا يُعرف حجمها الحقيقي، ويبدو أنها تتجاوز كثيراً الكميات التي تم ضبطها.

الملاحظات الثالثة :

وتشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة التي ضبطت فيها أكبر كميات من المواد المخدرة المختلفة، ذلك يرجع لأحد احتمالين، إما أن ذلك يرجع إلى قوة وكفاءة أجهزة ضبط المخدرات في دولة الإمارات، الأمر الذي جعلها تضبط هذه الكميات الكبيرة نسبياً من مختلف المواد، أو أن المواد المخدرة المختلفة التي تسربت كانت ضخمة بسبب انفتاح دولة الإمارات العربية على العالم الخارجي، إضافة إلى ضخامة العمالة الوافدة إليها، هذا إلى جانب أن بها موانئ تجارية وبرية وجوية وهي من الموانئ العالمية ذات النشاط التجاري الكبير.

الملاحظة الرابعة :

وتتعلق بالمملكة العربية السعودية، حيث نلاحظ التدني الواضح لحجم المواد المخدرة المضبوطة من مختلف الأنواع، ويمكن أن يرجع ذلك إلى ضآلة انتشار المواد المخدرة في المجتمع بسبب صرامة العقوبات المفروضة على التعامل مع المواد المخدرة، أو قد يرجع إلى عمق المشاعر الدينية في المجتمع السعودي، أو أن الكمية المضبوطة قليلة وبسبب شدة العقوبات المفروضة، الأمر الذي يفرض على شبكات الجريمة المنظمة المتعاملة في المخدرات إتباع طرق في التهريب والتوزيع أكثر خداعاً وتحايلاً.

سابعاً : نحو سياسة اجتماعية لمواجهة الجريمة المنظمة

هناك الكثير الذي يقترح العلماء عمله تجاه محاربة الجريمة المنظمة، وذلك من خلال رفع الوعي العام إلى مستوى إدراك أن خطورة الجريمة المنظمة لا تنحصر بأهدافها المباشرة، وانما تمتد إلى مصالح المجتمع العام، وأن نمو شبكات الجريمة المنظمة يقود إلى تهديد مستقبل الوطن والأجيال القادمة، من خلال امتداد التعاون وتعمقه بين شبكات الجريمة المنظمة برفضها نفسياً اولاً ثم العمل على التعاون مع أجهزة الأمن في تحديد مواقع الخطر ولفت الأنظار، تجاه احتماليات تنظيمات الجريمة، وظهورها وتساندها مهما كانت قليلة الأهمية في بداياتها، إلا أنها قد تصل إلى مرحلة يصعب معها السيطرة على تلك الشبكات من خلال قوى الأمن بمفردها.

ولكي نحقق نجاحاً في المواجهة فإنه من الضروري خلق روح الإحساس بالمسئولية الجماعية تجاه الجريمة المنظمة، والاستمرار في كشف وسائلها وتحديد مصادرها، لرفع الوعي العام بمصادر الخطر. إضافة إلى ذلك فإنه ينبغي الاستفادة من طبيعة شعوب دول الخليج العربية المحافظة وذلك باستخدام الضبط الاجتماعي لإحراج ذوي الميول الإجرامية من المشاركين المحليين، في هذه السلوكيات المنحرفة، وذلك لمنع تعاونهم الواعي أو غير الواعي مع المصادر المشبوهة للأنشطة الخارجية، حتى يتم التحقق من شرعية أهدافها عبر أجهزة الأمن العام ووسائلها المتعددة.

وفي هذا الصدد فمن البديهي أن تقوم الاستراتيجية الأمنية بدور المبادرة في تنظيم هيكليتها بما يضمن لها مستوى أعلى من المرونة والتدرج الهرمي الذي يتيح لها تعديل أو تغيير الاستراتيجيات الآنية دون أن يمس السياسات بعيدة المدى، المرتبطة بالأمن الشامل للمجتمع، مستفيدة من الشرعية

الاجتماعية، والدعم الرسمي، والعلنية، في نشاطاتها، لتضييق الخناق على الشبكات الإجرامية المنظمة سواءً منها الوافدة أو المحلية، ولإنجاز ذلك فإنها ينبغي أن تعيد تنظيم هياكلها وفق أحدث النظم العلمية، ورفع قدراتها على الاستفادة من معطيات التكنولوجيا الحديثة.

ويبرز في هذا المجال دور قوى الأمن بمختلف فروعها في تحديد الأدوار والمهمات التي يتم ترتيبها للسيطرة على الجريمة المنظمة ولعل من المهم أن تبرز فعاليتها إلى الدرجة التي تستطيع من خلالها ملاحقة تنظيمات الجرائم المنظمة مما يرفع من توقعات الإدارة الأمنية حول سلوك هذه التنظيمات، وذلك لرسم السياسات اللازمة وتوزيع المهمات بصورة تجعل فعالية المكافحة دائماً في موقع الريادة، وليس في موضع رد الفعل والمفاجأة. ولتحقيق ذلك يجب على الأجهزة الأمنية في دول الخليج العربية أن تسعى لاختراق شبكات الجريمة المنظمة من الداخل، مما يجعلها على معرفة تامة بعملياتها وسلوكياتها المستقبلية.

إن الجريمة المنظمة تسعى دائماً إلى اختراق السرية المرتبطة بشبكات الأمن العام على الأقل من الناحية المعلوماتية، إن لم يكن اختراقاً يصل إلى الناحية البشرية والقانونية للهيئات الأمنية بمختلف درجاتها، وهو ما يعني ضرورة أن تؤسس الأجهزة الأمنية دروعاً صعبة على الاختراق عن طريق إنتقاء عناصرها، وتأهيلهم تأهيلاً فنياً وأخلاقياً.

وتبرز خطورة محاولات الاختراق الأمني من قبل شبكات الإجرام المنظم عن طريق توظيف عناصر بشرية حتى ولو كانت هامشية ضمن شبكة الأمن العام، (مثل صيانة أجهزة الاتصال أو السكرتارية، أو الخدمات المكتبية، أو صيانة المرافق الأمنية كالمباني ونحوها، أو السيارات، أو المطاعم

التي يرتادها عناصر الأمن في حياتهم العملية، أو خلال فترات راحتهم في إجازاتهم المختلفة). وفي هذا الصدد ينبغي أن تراقب الأجهزة الأمنية بناءها التنظيمي للبحث عن نقاط الضعف في هذه الأبنية لدعمها حماية لها من الاختراق.

وإذا كانت شبكات الجريمة المنظمة تعمد إلى جعل الواجهات الكبرى بعيدة عن الشبهات، كأن تشغل مناصب محترمة أو تقوم بأعمال خيرية اجتماعية تدفع عنها الوقوع تحت طائلة الاشتباه، أو الربط بينها وبين النشاطات الإجرامية للجريمة المنظمة، وفي هذا النطاق تبرز حصافة الأجهزة الأمنية، إذ عليها أن تدرك إمكانية التداخل بين بيروقراطية الجريمة المنظمة وبيروقراطية المجتمع، ومن ثم فعليها أن تبحث عن نقاط التماس والالتقاء لمتابعة أنشطة شبكات الجريمة المنظمة.

وإذا كانت شبكات الجريمة المنظمة تسعى إلى تشكيلات هرمية موازية للتنظيمات الأمنية المختلفة سواءً من حيث المستويات الاجتماعية والاقتصادية والعملية للأشخاص ومن حيث الخصائص النفسية، التي تدعو للتقارب بين جماعات الشبكة الإجرامية المنظمة وتدرجات السلم الأمني الرسمي، في مواجهة ذلك ينبغي أن تعمل الأجهزة الأمنية على دعم أفرادها وتوعيتهم بخطط وأساليب هذه الشبكات الإجرامية حتى لا يجدوا أنفسهم في مواضع قريبة من هذه الشبكات ومن ثم التعاون معها دون إدراك لمراميها البعيدة.

وهكذا نرى أن الثبات والحركات في سياسات قوى الأمن لمواجهة الجريمة المنظمة تقتضي منا ملاحظة عدة أبعاد رئيسة هي:

١ ـ ثبات السياسة طويلة المدى تجاه الجريمة المنظمة، من حيث الخطوط

العريضة والصلاحيات الممنوحة لإدارات الأمن العام بما يكفل تربية جيل كامل من رجال الأمن يتميز بالمهارة والحس الخاص بطبيعة الجرائم وتميز الجريمة المنظمة وما سواها، على أن تكون المواجهة مع جماعات الجريمة المنظمة ذات طبيعة استراتيجية، سواء من حيث إعداد كوادر الأجهزة الأمنية، أو طبيعة سياسات التأهيل أو سياسات المواجهة.

٢ـ أما في الجانب الديناميكي وهو سرعة الحركة في التنظيم وإعادة التنظيم للكوادر الميدانية الأمنية بما يتوافق والأبعاد الإجرامية القائمة والمتوقعة خاصة الإعداد للظروف العادية، أو الحالات الاستثنائية كالاحتفالات، والمؤتمرات والأنشطة الإقليمية دون أن يؤثر ذلك على الاستقرار النفسي لكوادر العمل الأمني الميداني، ولا يؤثر أيضاً في السير الطبيعي للحياة الاجتماعية، كدوري كرة القدم مثلاً، المعارض التجارية، أو المواسم والاحتفالات السياسية والاقتصادية والمناسبات الوطنية.

٣ـ تكييف الجهاز الأمني المختص بمتابعة الجريمة المنظمة بتزويده بالمهارات اللغوية والمعلومات الفنية المرتبطة بالأحداث العالمية والمحلية، واطلاعه على الجرائم الفردية التي يحتمل أن تكون جزئيات من نشاطات شبكات الجريمة المنظمة، وذلك من خلال توفير قواعد بيانات حديثة لوقائع الجرائم الفردية مع الحرص على إتاحة الفرصة لكوادر الأمن عموماً ولكوادر مكافحة الجريمة المنظمة خصوصاً للإطلاع على المستجدات العلمية والتقنية في مجال الجريمة المنظمة.

٤ـ اعطاء حرية نسبية ضمن تدرج مرسوم ينظم الضبط والمحاكمة والعقاب بصورة تعطي خصوصية كافية لطبيعة الجريمة المنظمة، خلافاً للجرائم المشابهة رغم تماثلها في النتيجة، ولكن اختلاف السبب يبرر المعاملة المتميزة قانوناً للجريمة المنظمة.

٥ ـ جعل سياسات متابعة وتحليل الجريمة المنظمة باعتبارها سياسات دولة وليست سياسات مكاتب تتأثر بفلسفة القيادات الأمنية واستراتيجيات العمل في كل مرحلة.

٦ ـ ربط نشاطات وزارة الخارجية بقوى الضبط القانونية والشرعية لتنسيق السياسات طويلة المدى بالإجراءات القانونية التي تحفظ للدولة حقوقها في حماية أمنها الشامل داخل مجتمعاتها.

٧ـ بذل المزيد من المنح للدراسات المختصة بمستقبليات خطوط الجريمة المنظمة وربطها بمفهوم الأمن الشامل للبلاد بغض النظر عن حدود الاختصاصات البيروقراطية مثل الصحة، والتعليم، والجمارك، والتجارة، والإدارة الحكومية المركزية، ونحوها مما يشكل فصلاً نظرياً لطبيعة الممارسات ولكن يجب تجاوز ذلك الفصل من أجل رسم الاستراتيجيات على المدى الطويل لمنع ومكافحة وتفكيك الجريمة المنظمة.

٨ـ إنشاء شبكة معلوماتية تربط بين مؤشرات الجريمة الفردية والجريمة المنظمة واتجاهاتها في نفس دول الخليج العربية، وبين المجتمعات التي يقيم بعض أفرادها داخل دول الخليج العربية، وذلك حتى تتمكن أجهزة الأمن الخليجية من المتابعة الدقيقة لتنظيمات الجريمة المنظمة منذ بداية نشاطها في الخارج، وحتى امتدادات هذه الأنشطة داخل مجتمعات الخليج.

٩ ـ مراقبة سيولة الأموال دون تقييد حريتها ولكن متابعتها للتحقق من أن المؤسسات المالية الخليجية لا تستخدم لغسيل الأموال المشبوهة أو لتسهيل الصفقات غير القانونية وبذلك نقيم عوائق أمام تنظيمات الجريمة المنظمة، ونحمي المؤسسات المالية الخليجية من المشاركة ـ عن حسن نية ـ في هذه الأنشطة أو حلقة من حلقاتها.

١٠ ـ تبادل المعلومات الفورية بين أجهزة الأمن في الدول الخليجية لغرض الإمساك بزمام المبادرة وحصر الجرائم المنظمة ومتابعتها، مع الاحتفاظ بالسرية اللازمة للأنشطة الأمنية في كل دول الخليج العربية. ومن الطبيعي أن يمتد هذا التبادل للمعلومات مع الأجهزة الأمنية في العالم ذات الصلة بجماعات الجريمة المنظمة حتى يمكن حصارها وتضييق الخناق عليها.

١١ ـ عقد الدورات المختلفة والمعارض المتخصصة لرجال الأمن وإطلاعهم على الجوانب المختلفة للشبكات الإجرامية انطلاقاً من واقع أن أمن دول الخليج العربية مترابط، وأن مصالحها لا تقبل التعارض أو الاستفادة من التفاوت لتمرير أعمال إجرامية منتظمة، وبذلك يتصاعد الحفاظ على أمن المجتمع عبر عدة مستويات، الأول أجهزة الأمن الوطنية، والثاني أجهزة الأمن الخليجية التي تتحرك باعتبارها جهازاً واحداً. والثالث أجهزة الأمن في الدول ذات العلاقة حتى يمكن إحكام الطوق حول شبكات الجريمة المنظمة.

١٢ ـ وأخيراً أرى أن عناصر الأمن ورجاله هم عامة الشعب، ولكن يبقى أن الساهرين على رعاية أمن المجتمع يجب أن يجدوا الحوافز المادية والمعنوية والتقدير العام لهم خاصة أن لدى هيئات الأمن لدول الخليج العربية مجموعة من رجال الأمن البارزين ذوي الكفاءة، في تخليص المجتمع من شرور الجريمة المنظمة، وهم بإذن الله قادرون على ذلك.

المراجع

المراجـــــع

ليلة، علي محمود (١٩٩١)، النظرية الاجتماعية المعاصرة: دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة.

سذرلاند، أدوين (١٩٦٠)، مبادئ علم الإجرام، الطبعة السادسة، فيلادلفيا، لينكوت للنشر، الولايات المتحدة الأمريكية.

كريسبي، دونالد (١٩٦٩)، علم الإجرام، فيلادلفيا، لينكوت للنشر، الولايات المتحدة الأمريكية.

دوركايم، أيميل (١٩٤٧)، تقسيم العمل في المجتمع، الولايات المتحدة الأمريكية.

دوركايم، أيميل (١٩٥١)، الانتحار: دراسة في علم الاجتماع، الولايات المتحدة الأمريكية.

ميرتون روبرت (١٩٦٥)، النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي، الولايات المتحدة الأمريكية.

الطاهر، فضل (١٩٩٤)، الدفاع الاجتماعي ومكافحة الجريمة، مؤسسة بيضون للنشر والتوزيع، بيروت.

السيد، سميرة أحمد (١٤١٧)، الآثار الاجتماعية لإدمان المخدرات، مجلة الأمن، عدد١٢، ربيع الأول، الرياض.